

حسنا فلا أقل من أن يستشهد به .

قال العيني في "العمدة": "وفي المغنى لابن قدامة: وروى عن علي أنه كان لا يرى بأسا بالوضوء بنبيد التمر، وبه قال الحسن والأوزاعي، وقال عكرمة: النبذ وضوء من لم يجد الماء وقال إسحاق: النبذ الحلو أحب إلى من التيمم، وجمعهما أحب إلى، وعن أبي حنيفة كقول عكرمة^(١) اهـ. وفي أحكام القرآن لأبي بكر الرازي عن أبي حنيفة في ذلك ثلاث روايات إحداها: يتوضأ به ويشترط فيه النية، ولا يتيمم، وهذه هي المشهورة وقال قاضى خان: هو قوله الأول، وبه قال زفر. والثانية: يتيمم ولا يتوضأ، رواها عنه نوح ابن أبي مريم وأسد بن عمرو والحسن بن زياد، قال قاضى خان: وهو الصحيح عنه والذي رجع إليها، وبها قال أبو يوسف وأكثر العلماء، واختار الطحاوى هذا. والثالثة: روى عنه الجمع بينهما، وهذا قول محمد رحمه الله اهـ (١: ٩٤٨)، وفي فتح القدير ناقلا عن الخزانة: "قال مشايخنا: إنما اختلفت أجوبته لاختلاف المسائل، سئل مرة إن كان الماء غالبا، قال: يتوضأ، وسئل مرة، إن كانت الحلاوة غالبة، قال: يتيمم ولا يتوضأ، وسئل مرة إذا لم يدر أيهما الغالب، قال: يجمع بينهما" (١: ١٠٥).

وفي "البدائع" (١: ١٧): "ثم لا بد من معرفة تفسير نبذ التمر الذى فيه الخلاف، وهو أن يلقى شئ من التمر فى الماء فتخرج حلاوته إلى الماء، وهكذا ذكر ابن مسعود رضى الله عنه فى تفسير نبذ التمر الذى توضأ به رسول الله ﷺ ليلة الجن، فقال: "تميرات ألقيتها" فما دام حلوا رقيقا أو قارصا^(٢) يتوضؤ به عند أبى حنيفة، وإن كان غليظا كالرب لا يجوز التوضؤ به بلا خلاف، وكذا إن كان رقيقا لكنه غلا واشتد وقذف بالزبد، لأنه صار مسكرا ومسكرا حرام، فلا يجوز التوضؤ به، ولأن النبذ الذى توضأ به رسول الله ﷺ كان رقيقا حلوا، فلا يلحق به الغليظ والمر. هذا إذا كان نيا، فإن كان مطبوخا أدنى طبخة فما دام حلوا أو قارصا فهو على الاختلاف، وإن غلا واشتد وقذف بالزبد ذكر القدورى فى شرحه مختصر الكرخى الاختلاف فيه بين

(١) يعنى انتهى كلام ابن قدامة فى المغنى، وكلام العيني مستمر.

(٢) والقارص: الحامض من ألبان الإبل خاصة، وقيل: هو لبن يحذى اللسان (تاج العروس ٤: ٤١٩) فلعل المراد

ههنا نبذ يحذى اللسان.